

**المحور السادس**

**مسؤوليات مراجع الحسابات**

**تمهيد**

لقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات لمواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت بتطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 والذي اعتمد على معايير المحاسبة الدولية، كما وضع قانون 01-10 الصادر بتاريخ 29-06-2010 والذي نظم بشكل كلي مهنة المراجعة وسن النظام الأساسي الجديد لمحافظة الحسابات وبين أن الجزائر متوجهة نحو معايير المراجعة الدولية، وكذلك تم إصدار معايير تقارير محافظ الحسابات سنة 2013 والتي إستمدت نصوصها من نصوص المعايير الدولية المتعلقة بتقارير محافظ الحسابات المستقل، كما تم إصدار سنة 2016 ثمانية معايير جزائرية للمراجعة أخذت من المعايير الدولية للمراجعة بأرقامها وبمحتواها.

**أولاً: الهيئات المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات في الجزائر**

إن الهيئات والمنظمات التي تقوم بتنظيم مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بناءاً على القوانين والمراسيم التنفيذية المنظمة لمهنة المراجعة، حدّدت في المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوظيفي للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

**1- المجلس الوطني للمحاسبة**

إن المجلس الوطني للمحاسبة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 381-96 بصفته جهاز إستشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والمراجعة والتطبيقات المرتبطة بها.

في إطار التنظيم الجديد لمراجعة الحسابات أعطى المقتن للجنة للمجلس الوطني للمحاسبة دوراً معتبراً من خلال مهام الإعتماد والقياس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية وذلك على النحو التالي:

- إستقبال طلبات الإعتماد والتسجيل في جدول المصف الوظيفي للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛

- تقييم صلاحيات شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الإعتماد والتسجيل في الجدول؛

- إستقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛

- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة؛

- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة والمراجعة.

## 2- المصف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشأ المصف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 01-10 و هو يتمتع بالشخصية المعنوية وبضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسبي، ويقوم بتسيير هذا المصف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس.

يعتبر الخبير المحاسبي مراجع حسابات من خلال ممارسته لمراجعة وتقييم محاسبات المؤسسات والمنظمات التي لا يربطها بها عقد عمل، كما أنه مخول ومؤهل للمصادقة على إنتظام وصحة القوائم المالية النهائية التي تستلزمها الترتيبات التشريعية والقانونية المعمول بها، إضافة إلى أنه يمكنه القيام أيضاً بمسك وتنظيم المحاسبات والقيام بتحليل الوضعية المالية وتسيير المؤسسات في جوانبها الاقتصادية والمعلوماتية والقانونية والمالية باستخدام طرق التقنيات المحاسبية.

إن المصف الوطني للخبراء المحاسبين طبقاً للمادة (15) من قانون 01-10 مكلف بعدة مهام منها:

- السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسبي وحسن ممارستها؛
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة وإستقلاليتهم؛
- السهر على إحترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسبي وحسن سيرها.

## 3- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تم إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب أحكام المادة 14 من القانون رقم 01-10 والتي تنص على أنه تنشأ غرفة وطنية لمحافظي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات حسب الشروط التي يحددها القانون.

حسب القانون 01-10 يسير الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات التي تتمتع بالشخصية المدنية، محافظ حسابات ينتخبه المهنيون إضافة إلى ممثل السلطة العمومية، وقد حدد القانون 11-29 الصادر بتاريخ 27-01-2011 تنظيم هذه الغرفة والتي تتكون من اللجان التالية:

- لجنة معايرة الممارسات المحاسبية والإتجاهات المهنية؛
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين والترخيص؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم والمصالحة؛
- لجنة مراقبة الجودة.

## ثانياً: مهام وضوابط عمل محافظ الحسابات في الجزائر

لقد أوضح المقتن الجزائري آليات وإجراءات عمل محافظ الحسابات في الجزائر لدى الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونا، حيث يتعين على الجمعية العامة للمساهمين أو الجهاز المؤهل المكلف بالمداولات تعين محافظ حسابات أو أكثر من المسجلين في جدول الغرفة الوطنية وذلك بعد موافقتهم.

### 1- مهام محافظ الحسابات في الجزائر

حسب القانون 01-10 يقوم محافظ الحسابات بالمهام التالية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية ومتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسوّرون للمساهمين أو الشركاء أو المشتركين؛
- يبدي رأيه في شكل تقدير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسوّرين؛
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التي تتبعه، أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسوّرين للمؤسسة المعينة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسوّرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة.

ومما سبق يمكن توضيح مهام محافظ الحسابات في الجزائر في النقاط التالية:

- الشهادة بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة صحيحة لنتائج عمليات النشاط السابق وكذا الحالة المالية للمؤسسة عند نهاية النشاط؛
- التحقق من المصداقية والإنسجام مع الحسابات السنوية للمعلومات المعطاة في تقرير التسيير المقدم من طرف المسوّرين للمساهمين، الشركاء أو الأعضاء؛
- تقدير شروط الإتفاقية بين المؤسسة محل المراجعة والمؤسسات أو الأجهزة التابعة لها أو مع المؤسسات التي يكون فيها للمتصريفيين الإداريين ومسيري هذه المؤسسة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- تقديم الإشارة إلى المسوّرين وإلى الجمعية العامة أو إلى الجهاز المداول ذو الصلاحية، عن كل نقص من شأنه إعاقة إستمرارية إستغلال المؤسسة والتي تمكّن من معرفتها

### 3- مسؤوليات محافظ الحسابات في الجزائر

يخضع محافظ الحسابات في الجزائر إلى ثلاثة أنواع من المسؤوليات تتمثل في:

#### A- المسؤولية المدنية

تعرف المسؤولية المدنية بأنها الإلتزام بتعويض الضرر، وهي لا تقع إلا عند توفر عناصر الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية بينهما، حيث تنص المادة 61 من قانون 01-10 أن محافظ الحسابات يعد مسؤولاً إتجاه المؤسسة التي يراجعها عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، وبعد متضامناً إتجاهه أو إتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.

#### B- المسؤولية الجزائية

تعرف المسؤولية الجزائية بأنها المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات بحكم القانون إذا توافر القصد الجنائي، أي علمه بالجريمة والمشاركة فيها، بهدف الإضرار بمصالح أعضاء والأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة محل المراجعة.

وبحسب المادة 62 من قانون 01-10 يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقدير في القيام بالإلتزام القانوني.

#### C- المسؤولية التأديبية

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية عند إرتكابه للمخالفات، أو عند كل تقدير في تأدية وظيفته، وتعد لجنة الإنضباط والتحكيم التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة الهيئة المؤهلة للتحقيق في الشكاوى، وتقدير درجة خطورة الأخطاء المرتكبة من قبل محافظ الحسابات خلال ممارسته وظيفته، وإصدار العقوبات التأديبية.

ومما سبق يمكن القول أن مسؤوليات محافظ الحسابات تتمثل في:

- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهنته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج؛
- يعد محافظ الحسابات مسؤولاً أمام المؤسسة محل المراجعة عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه؛
- يعد محافظ الحسابات متضامناً إتجاه المؤسسة أو إتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون؛
- لا يبرأ محافظ الحسابات من مسؤولياته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا ثبتت أنه قام بالمتطلبات العادلة لوظيفته، وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقدير في القيام بالإلتزام قانوني؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية حتى بعد إستقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقدير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم؛

- تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن إتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:

\* الإنذار؛

\* التوبيخ؛

\* التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر؛

\* الشطب من الجدول.

ويحق لمحافظ الحسابات الطعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.